22 April 2002
Arabic

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة
عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض
المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الأولى

نيويورك، ٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

ورقة عمل مقدمة من وفود أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا

الآن وقد اتخذنا هذه الخطوة الأولى في الدورة الاستعراضية لعام ٢٠٠٥، فإننا نجد أن لزاما علينا أن نجلو بعض العناصر التي من شأنها ضمان أن تكون الدورات المقبلة للجنة التحضيرية قائمة على هذه الدورة.

أولا، تشكل الالتزامات التي جرى التعهد بها في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ تعهدات ملزمة لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يجوز النكوص عن هذه التعهدات. فهي تعهدات جرى الالتزام بها وصار تنفيذها ملزما.

ثانيا، وكما جاء في عملية الاستعراض المعزز، فإن الغاية من الدوريتين الأوليين للجنة التحضيرية هي أن تنظر في المبادئ والأهداف والوسائل اللازمة لتعزيز التقيد التام بالمعاهدة وضمن انضمام الجميع إليها. وفي هذا الاجتماع الذي عقدته اللجنة التحضيرية أتيحت الفرصة لتبادل الآراء من جانب الدول الأطراف، ولتقديم بعض الاقتراحات الموضوعية. وبالتالي سيكون من الضروري زيادة تبادل الآراء ابتداء من الدورة الثانية، من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة لعملية الاستعراض المعزز ولتمكين الاجتماع من النظر في المبادئ والأهداف والوسائل، وفقا للولاية الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي. ومن المؤكد أن المناقشة وتبادل الآراء الموجهين سوف يفضيان بالضرورة، إلى استنتاجات محددة وإلى وضع الأساس اللازم لإعداد توصيات للاجتماع الثالث للجنة التحضيرية.

ثالثا، من شأن التقارير المنتظمة التي تقدم بموجب الالتزام الجوهري الذي تعهدت به جميع الدول الأطراف على عاتقها، ووفق عليه في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، أن تكمل

المناقشة وتبادل الآراء الموجهين. ولقد سبق لنا أن تقدمنا بورقة عمل بشأن المادة السادسة المتعلقة بشروط الإبلاغ. وثمة ما يدعو للتوسع في صياغة هذه المسألة. وفي ضوء ذلك، فإننا نؤيد ما قدمه الوفد الكندي من اقتراح يدعو إلى اتباع سياسة الباب المفتوح خلال العام المقبل فيما يتعلق بالتوسع في صياغة الإبلاغ. ونرى أن مما يحقق هذا الهدف على خير وجه زيادة تحديد النهج المتبع بحيث يأخذ شكل هيئة فرعية تابعة للجنة التحضيرية تقوم بمهمتها خلال انعقاد الدورة من أجل ضمان أن يشكل عملها جزءاً لا يتجزأ من عملية الاستعراض المعزز. وستقوم هذه الهيئة الفرعية بتقديم استنتاجاتها وتوصياتها إلى الدورة المقبلة للجنة التحضيرية. وتتضمن مقررات عام ١٩٩٥ النص المتعلق بإنشاء الهيئات الفرعية التي تعمل ضمن إطار عملية الاستعراض المعزز لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.